الأمم المتحدة
E/2024/55
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
Distr.: General
3 May 2024
Arabic
Original: English

دورة عام 2024

27 تموز/يوليه 2023 – 24 تموز/يوليه 2024

البند 5 (ب) من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى بشأن تعزيز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والقضاء على الفقر في زمن الأزمات المتعددة: تنفيذ حلول مستدامة ومرنة ومبتكرة بفعالية: الحوار الرفيع المستوى بشأن السياسات، بما في ذلك الاتجاهات والسيناريوهات المستقبلية المتصلة بموضوع المجلس والأثر الطويل الأجل للاتجاهات الحالية

الآثار الطويلة الأجل للاتجاهات الحالية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تقرير الأمين العام

موجز

لا يزال العالم يواجه تحديات متعددة ومترابطة تؤثر على قدرة الدول على تسريع العمل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الذي تعهد به قادة العالم في الإعلان السياسي المعتمد في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023.

ويتناول هذا التقرير خمسة اتجاهات حالية رئيسية ومترابطة ويعزز بعضها بعضا وآثارها المحتملة على المدى الطويل على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المستقبل وبلوغ أهداف التنمية المستدامة، وهي: أثر التوترات الجيوسياسية على الاقتصاد العالمي؛ وأسواق العمل المتغيرة؛ والتغير التكنولوجي السريع؛ والآثار السلبية المستمرة والمتزايدة الحدة الناجمة عن تغير المناخ؛ والطابع المتغير للعقود الاجتماعية. وفي حين أن بعض جوانب هذه الاتجاهات يمكن أن تسفر عن نتائج بناءة، إلا أن هناك أيضا آثارا سلبية قد تؤدي إلى إعاقة وعكس التقدم عبر أهداف التنمية المستدامة وستواجهها في الغالب بلدان ومجتمعات محلية ضعيفة.

300524 170524 24-08065 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وثمة حاجة إلى استجابات ملموسة وشاملة على جميع المستويات. وللقضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب إعطاء الأولوية للسياسات التي ترمي إلى تنشيط النمو الاقتصادي الشامل والمطرد والمستدام وتعالج التشتت الجغرافي – الاقتصادي. ويجب أن تكون النهج السياساتية قابلة للتكييف مع أسواق العمل المتغيرة بسرعة وزيادة رقمنة تلك الأسواق ويجب أن تتضمن تدابير تهدف إلى تعزيز التدريب على المهارات مع معالجة نتائج العمل غير المواتية. وسيعزز تيسير الحصول على التكنولوجيات الجديدة الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وسد الفجوات التكنولوجية. وسيمكن دمج جهود التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته والتنمية المستدامة الأوسع نطاقا في جميع أهداف التنمية المستدامة من تحقيق انتقال عادل. ويمكن للعقود الاجتماعية المعززة أن تكون بالغة الأهمية في توفير حماية اجتماعية موسعة وفعالة، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، وتعميق الشعور بالثقة والتضامن بين الأجيال.

أولا - مقدمة

1 - حددت الدول الأعضاء، في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، رؤية عالمية شاملة ومتكاملة وغير قابلة للتجزئة لأجل الناس وكوكب الأرض ومن أجل الازدهار، ولكن تحقيق هذا الوعد في خطر. ففي كثير من الحالات، يكون التقدم نحو تحقيق الغايات المتفق عليها بطيئا أو راكدا.

2 - واعتمد رؤساء الدول والحكومات، في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة المعقود في عام 2023، إعلانا سياسيا يؤكد من جديد التزامهم المشترك باتخاذ إجراءات كفيلة بإحداث التحول بغية تسريع الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل لخطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، الأمر الذي سيتطلب اتخاذ إجراءات سريعة من أجل تحقيق الأهداف.

3 - ويناقش هذا التقرير خمسة اتجاهات عالمية حالية تنطوي على إمكانات كبيرة للتأثير على الجهود الرامية إلى وضع تنفيذ خطة عام 2030 على المسار الصحيح: أثر التوترات الجيوسياسية على الاقتصاد العالمي؛ وأسواق العمل المتغيرة؛ والتغير التكنولوجي السريع؛ والآثار السلبية المستمرة والمتزايدة الحدة الناجمة عن تغير المناخ؛ والطابع المتغير للعقود الاجتماعية. ويتضمن التقرير تقييما للتغيرات والآثار في هذه المجالات التي من المرجح أن تحدد آفاق تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة، إن لم يكن جميعها.

4 - وتتسم البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة ببطء النمو الاقتصادي وزيادة التشتت الجغرافي - الاقتصادي، اللذين يعرضان القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للخطر ويزيدان من عدم اليقين العالمي. ويعاد تشكيل أسواق العمل من خلال تحولات غير مسبوقة ناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ومدفوعة بالتقدم التكنولوجي والرقمنة المتسارعين. وتحمل التغيرات السريعة في التكنولوجيا في طياتها وعدا كبيرا محتملا بإيجاد فرص التنمية المستدامة ومسارات مستدامة نحو المستقبل؛ لكن، لا تزال هناك فجوة تكنولوجية. ويؤدي استمرار تغير المناخ إلى زيادة حدة الآثار المناخية السلبية، التي تمس الآن جميع البلدان في جميع القارات. وتتغير العقود الاجتماعية في مجتمعات مختلفة في جميع أنحاء العالم، مما يؤثر على نوع وأثر تفاعلات الناس. وتنطوي هذه العقود الاجتماعية على شروط تعاون وحقوق والتزامات للمواطنين والدول من أجل المنفعة المتبادلة محددة حسب السياق والثقافة، لكن ينبغي أن تكون أيضا متسقة مع الاتفاقات العالمية.

5 - وسيعزز اعتماد سياسات وإجراءات مؤسسية أكثر فعالية في هذه المجالات الخمسة المترابطة آفاق تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، التي هي عالمية وشاملة ومترابطة. ولذلك، سيتعين التعامل مع هذه الاتجاهات على الصعيدين الوطني والدولي. وثمة حاجة إلى تعزيز التعاون الدولي بشكل كبير من أجل اتباع استراتيجيات وعمليات وضع سياسات متكاملة ومتآزرة، وضمان دعم المؤسسات الدولية، وتوفير التمويل اللازم.

6 - والغرض من هذا التقرير هو أن يستنار به في مناقشات الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي سيعقد في تموز/يوليه 2024، عملا بقرار الجمعية العامة 305/72 وهو يستكمل تقرير الأمين العام عن موضوع دورة المجلس لعام 2024 (E/2024/52) وتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (A/79/9-E/2024/54).

ثانيا - أثر التوترات الجيوسياسية على الاقتصاد العالمي

7 - أصبحت البيئة الجيوسياسية معقدة بشكل متزايد، وهو ما يغيرُ طابع وأداء الاقتصاد العالمي. ونتيجة لذلك، تباطأ النمو الاقتصادي العالمي، وتزايدت الاختلافات والتجزئة، وحدثت تحولات في أنماط التجارة العالمية وأحجامها، ووقع ابتعاد عن التجارة الحرة والتدفقات المالية، التي كانت من بين الدوافع الرئيسية للعولمة. وهناك حاجة إلى زيادة التعاون العالمي لمواجهة المخاطر المحتملة التي تطرحها هذه التغيرات بالنسبة للقضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

استمرار النمو الاقتصادي المنخفض

8 - مع اقتراب منتصف عشرينات القرن الحادي والعشرين، التي اعتبرت عقدا للعمل والإنجاز من أجل إحداث التحول بغية تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ أهدافها، يشهد الاقتصاد العالمي ما يتوقع أن يكون أضعف نصف عقد من النمو العالمي منذ 30 عاما[1]. فتوقعات النمو الاقتصادي العالمي في السنوات الخمس المقبلة هي الأدنى منذ عام 1990[2]. ويلوح في الأفق خطر عِقد ضائع للاقتصاد العالمي في ظل الآثار المستمرة للأزمات المتزامنة المتعددة التي وقعت منذ عام 2020[3].

9 - ويظل النمو الاقتصادي العالمي أقل من المتوسط التاريخي عبر فئات البلدان حسب الدخل. إذ شهد أكثر من 80 في المائة من الاقتصادات تراجعا في آفاق نموها مقارنة بما كان عليه الحال قبل 15 عاما[4]. وفي الفترة بين عامي 2008 و 2023، انخفضت آفاق النمو الاقتصادي العالمي على المدى المتوسط بنسبة 1,9 نقطة مئوية[5].

10 - وتعزى هذه التوقعات الضعيفة لنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى حد كبير إلى تباطؤ تراكم رأس المال المرتقب حسب كل عامل، ويرجع ذلك جزئيا إلى أعباء الديون المتراكمة، وتباطؤ أكبر لنمو الإنتاجية. وأسهم التباطؤ في المشاركة في القوة العاملة في البلدان المتقدمة النمو بسبب شيخوخة السكان أيضا في الانخفاض العام في النمو المتوقع لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[6].

11 - ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بوتيرة دون المستوى في عامي 2024 و 2025 وسط ارتفاع مستويات الديون، وزيادة تكاليف الاقتراض، واستمرار انخفاض الاستثمار، وضعف التجارة العالمية، وتصاعد المخاطر الجيوسياسية. ومن المتوقع أن يتراجع النمو الاقتصادي في البلدان النامية إلى 4,0 في المائة في عام 2024، وهو أقل بكثير من متوسط المعدل البالغ 4,9 في المائة الذي سُجل

(1) World Bank, *Global Economic Prospects: January 2024* (Washington, D.C., 2024), p. 6.

(2) International Monetary Fund (IMF), *World Economic Outlook: Navigating Global Divergences* (Washington, D.C., 2023), p. 26.

(3) World Bank, *Falling Long-Term Growth Prospects: Trends, Expectations, and Policies* (Washington, D.C., 2024), p. xix.

(4) IMF, *World Economic Outlook: Navigating Global Divergences*, pp. viii, 11 and 18.

(5) المرجع نفسه، الصفحة 26.

(6) المرجع نفسه، الصفحة 18.

بين عامي 2011 و 2019[7]. كما تباطأ معدل النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة، من 2,6 في المائة في عام 2022 إلى 1,6 في عام 2023، ومن المتوقع أن يتباطأ أكثر ليبلغ 1,3 في المائة في عام 2024. وستؤدي الأوضاع المالية المشددة في البلدان المتقدمة النمو إلى زيادة تقييد تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية[8].

12 - ومن المتوقع أن يشهد النمو تحسّنا معتدلا في عام 2025، لكن يتوقع أيضا أن يظل أقل من معدل النمو الذي كان سائدا قبل الجائحة وهو 3,0 في المائة. وتشير التوقعات إلى أن العديد من البلدان المنخفضة الدخل والضعيفة يرجح ألا تشهد سوى نمو متواضع في السنوات المقبلة، مما يجعل التعافي الكامل من الخسائر الناجمة عن الجائحة أمرا بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى[9].

13 - ولهذه التطورات تداعيات بالغة الأهمية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعلى إمكانية التغلب على الأزمات المتشابكة الحالية. فقد أصبح عدم القدرة على تحمل الديون شاغلا كبيرا في العديد من البلدان. وقد تضطر الحكومات إلى اتخاذ تدابير تصحيح أوضاع المالية العامة وخفض الإنفاق على البرامج الاجتماعية، وهو ما ستترتب عليه آثار كبيرة على النساء والأطفال والفئات الضعيفة. وسيستمر بطء النمو الاقتصادي وانخفاض الاستثمار في إعاقة التقدم نحو القضاء على الفقر والجوع وتقليص فرص العمل اللائق التي تشتد الحاجة إليها، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على خطة عام 2030 بأكملها. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، قد يواصل حوالي 6,9 في المائة من سكان العالم العيش في فقر مدقع بحلول عام 2030 (A/79/79-E/2024/54).

تزايد التباين في الدخول على الصعيد العالمي

14 - لتوقعات النمو المنخفضة للاقتصادات النامية في الأجلين المتوسط والطويل أيضا آثار عميقة على التقارب العالمي في المستقبل من حيث نصيب الفرد من الدخل. ففيما كان عدم المساواة بين البلدان على الصعيد العالمي يتراجع في العقدين السابقين لجائحة كوفيد-19، شهد عام 2020 أكبر زيادة في عام واحد في عدم المساواة على الصعيد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية[10]. وتشير التوقعات إلى أن العدد المتوقع للسنوات اللازمة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لسد نصف الفجوة في نصيب الفرد من الدخل مقارنة بالاقتصادات المتقدمة النمو قد زاد من 80 عاما (الإسقاطات الواردة في *تقرير آفاق الاقتصاد العالمي*، 2008) إلى 130 عاما (الإسقاطات الواردة في *تقرير آفاق الاقتصاد العالمي*، 2023)[11].

15 - ويتأثر عدد من أقل البلدان نموا أشد التأثر في هذه الصدد، مما يعكس تباينا اقتصاديا بين البلدان النامية أيضا. فمن المتوقع أن تشهد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أبطأ نمو من حيث نصيب الفرد من

(7) *World Economic Situation and Prospects 2024* (United Nations publication, 2024), p. 8.

(8) المرجع نفسه، الصفحة 7.

(9) المرجع نفسه، الصفحة 5.

(10) World Bank, *Poverty and Shared Prosperity Report 2022: Correcting Course* (Washington, D.C., 2022), p. 83.

(11) IMF, *World Economic Outlook: Navigating Global Divergences*, p. 28.

الناتج المحلي الإجمالي بين جميع المناطق، وبالتالي ستتخلف أو تبتعد بشكل متزايد عن المستويات في الاقتصادات المتقدمة النمو[12].

ازدياد حدة التشتت الجغرافي – الاقتصادي

16 – يؤدي كل من التوترات الجيوسياسية وتآكل الثقة في فوائد العولمة إلى تأجيج وازدياد حدة التشتت الجغرافي – الاقتصادي، الذي ينطوي على مخاطر كبيرة بالنسبة للاقتصاد العالمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن فهم التشتت الجغرافي – الاقتصادي على أنه أي عكس للتكامل الاقتصادي مدفوع بالسياسات، بما في ذلك تلك التي تحركها عوامل استراتيجية، مثل اعتبارات الأمن القومي[13].

17 – وكان نمو التجارة العالمية في عام 2023 أقل بكثير من متوسط الفترة 2000–2019[14]. ولا تزال التوقعات المتعلقة بالتجارة محاطة بمخاطر وشكوك كبيرة، وتميل في المقام الأول إلى الجانب السلبي نظرا للدعوات إلى اتباع الحمائية واستمرار التوترات التجارية وتزايد عدم اليقين السياسي[15].

18 – وفرضت الحكومات حوالي 000 3 قيد جديد على التجارة في عام 2022، مقارنة بأقل من 000 1 قيد في عام 2019[16]. وأسواق السلع الأساسية مجزأة بشكل خاص؛ فقد كان هناك أكثر من ستة أضعاف من القيود الجديدة في عام 2022 وحده مقارنة بالمتوسط للفترة 2016–2019[17]. ويمكن أيضا رؤية التجزؤ في اتساع الفوارق في أسعار سلع أساسية مختارة عبر أسواق المناطق الجغرافية، وكذلك في الانخفاضات الأخيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السلع الأساسية[18].

19 – ولهذه التطورات آثار طويلة الأجل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ففي الماضي، ساهم تعميق التجارة بشكل كبير في حدوث تقارب في نصيب الفرد من الدخل عبر البلدان، وعزز الإنتاجية، وحفز على الحد بشكل كبير من الفقر[19]. ومن المتوقع أن يكون لزيادة تجزؤ التجارة آثار سلبية، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا وللمستهلكين ذوي الدخل المنخفض في البلدان المتقدمة النمو المتأثرين بما يصاحب ذلك من ارتفاع في الأسعار.

(12) World Bank, *Global Economic Prospects: January 2024*, p. 17.

(13) Shekhar Aiyar and others, *Geoeconomic Fragmentation and the Future of Multilateralism*, (Washington D.C., IMF, 2023).

(14) IMF, *World Economic Outlook: Navigating Global Divergences*, p. 18.

(15) United Nations Conference on Trade and Development, “Trade and development report update”, April 2024.

(16) IMF, *World Economic Outlook: Navigating Global Divergences*, p. 18.

(17) المرجع نفسه، الصفحة 76.

(18) المرجع نفسه، ص 73.

(19) انظر Shekhar Aiyar and others, *Geoeconomic Fragmentation*, p. 4; Jeffrey A. Frankel and David H. Romer, “Does trade cause growth?”, *American Economic Review*, vol. 89, No. 3 (June 1999); and Dani Rodrik, *One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions, and Economic Growth* (Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 2007).

20 - وفي حين تتباين تقديرات خسائر الناتج الإجمالي، فإن زيادة تجزؤ التجارة قد تخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة تصل إلى 7 في المائة على المدى الطويل، أي ما يعادل حوالي 7,4 تريليونات دولار بالقيمة الحالية[20]. ونتيجة للحواجز المتزايدة أمام حركة رأس المال، من المرجح أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن يزداد سوء تخصيص رأس المال، وأن يعاق نمو الإنتاجية، وكل ذلك يشكل خطرا كبيرا على فرص التنمية والتمويل الخارجي في سياق يتعرض فيه أكثر من نصف جميع البلدان النامية المنخفضة الدخل لخطر كبير أن تعاني من حالة مديونة حرجة أو تعاني بالفعل منها[21].

ثالثا - أسواق العمل المتغيرة

21 - توجد أسواق العمل في حالة تغير غير مسبوقة في جميع أنحاء العالم، لأنها تتفاعل وتتكيف مع الأزمات والاتجاهات العالمية. وتشمل الدوافع الرئيسية التقدم التكنولوجي المتسارع، مثل الرقمنة، ونقص المهارات ذات الصلة، والتحولات الديموغرافية، وزيادة التقلبات الاقتصادية والجيوسياسية. وهذه التغيرات وما يتصل بها من أوجه عدم يقين تجعل من الضروري أكثر لواضعي السياسات إجراء تعديلات تهدف إلى دعم الانتقالات العادلة والحد من الخسائر المحتملة في سبل العيش والوظائف والصناعات وأخذها في الاعتبار.

زيادة الرقمنة

22 - للابتكارات الرقمية، بما فيها مؤخرا الذكاء الاصطناعي التوليدي، آثار تحويلية على أسواق العمل ومستقبل العمل. إذ تنشئ أشكال العمل الجديدة الناتجة عن ذلك فرصا جديدة، بما في ذلك ترتيبات العمل عن بعد والمرنة، وبإمكانها تعزيز عرض العمل في عدة قطاعات.

23 - ومن السمات المميزة لرقمنة سوق العمل القدرة على الاستعانة بمصادر خارجية للقيام بمهام أو تنفيذ مشاريع من خلال منصات العمل على الإنترنت. وقد تزايد عدد منصات العمل هذه بسرعة. ولئن كان من الصعب معرفة عدد الأشخاص الذين يعملون من خلال هذه المنصات بالضبط، إلا أن هناك أدلة على أن عددا كبيرا ومتزايدا من الأشخاص، وخاصة الشباب، يقومون بذلك.

24 - وتسمح منصات العمل على الإنترنت، بما في ذلك المنصات الخاصة بالاستعانة بمصادر خارجية وبالعمل الجماعي وباقتصاد العربة، للعمال بتقديم الخدمات لعملاء متعددين عن بعد من منازلهم أو مركباتهم أو فضاءات العمل المشتركة بدلا من العمل بدوام كامل لرب عمل واحد. وتيسر المنصات على الإنترنت العمل من خلال التطبيقات الرقمية في مجالات مثل المنصات القائمة على شبكة الإنترنت لتقديم خدمات الرعاية والخدمات المنزلية وخدمات التوصيل والنقل.

25 - وفي حين أن هذا الاتجاه المتمثل في زيادة الرقمنة ينطوي على إمكانية إحداث تحول هيكلي ومنتج داخل الاقتصاد، فإن العديد من أشكال العمل الجديدة هذه تقع خارج نطاق وتغطية قوانين وأنظمة العمل، لأنه قد يوجد رب عمل في مكان فيما يكون العامل على الجانب الآخر من العالم. وتكشف أشكال العمل الجديدة هذه أيضا عن ثغرات في أطر السياسات، مثلا في التعامل مع ارتفاع مخاطر العمل غير الرسمي

(20) Aiyar and others, *Geoeconomic Fragmentation*, p. 4.

(21) IMF, *World Economic Outlook: Navigating Global Divergences*, p. xvi.

وانعدام الأمن الوظيفي، وما يتصل بذلك من عدم إمكانية الاستفادة من نظم الحماية الاجتماعية، فضلا عن الدخل غير المنتظم والمنخفض.

26 - وللتعامل مع هذه الأمور، وسعت بعض الحكومات تغطية الضمان الاجتماعي لتشمل العمال في المنصات على الإنترنت، بما في ذلك من خلال مطالبة المنصات بتغطية تكلفة التأمين ضد الحوادث للعاملين لحسابهم الخاص. وهناك أيضا اعتراف بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات دولية.

27 - وفي إطار التحول الرقمي المستمر، من المتوقع أن يكون للذكاء الاصطناعي أثر كبير بشكل خاص على أسواق العمل، بطرق منها زيادة الإنتاجية. غير أنه بدون تدخلات ملائمة في مجال السياسة العامة، يمكن أن يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها من خلال خفض الطلب على بعض العمال ذوي المهارات المتدنية والتأثير سلبا على النساء والفئات المحرومة والضعيفة أصلا. كما ستتأثر بشكل غير متناسب البلدان المنخفضة الدخل التي تعتمد على الأنشطة الاقتصادية المتطلبة لمهارات متدنية بزيادة اعتماد الذكاء الاصطناعي.

28 - وبشكل عام، سيتحدد مستقبل العمل من خلال قدرة الحكومات وأرباب العمل والعمال على مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص التي تتيحها الاتجاهات الحديثة في الرقمنة. ويجب أن تكون استراتيجيات السياسات منسقة وأن يعزز بعضها بعضا، على المستويين القطري والمتعدد الأطراف على السواء، من أجل تسخير إمكانات العمل اللائق كرافعة رئيسية للتحول نحو الازدهار المستدام والشامل للجميع مع آثار مضاعِفة عبر جميع أهداف التنمية المستدامة.

تزايد الحاجة إلى التدريب على المهارات

29 - نظرا لأن الرقمنة وعمليات الانتقال الأخرى تحدث تحولا في طبيعة العمل، تزداد الحاجة إلى التدريب على مهارات العمل. ووفقا لبعض التقديرات، سيحتاج ما يصل إلى ستة من بين كل عشرة عمال إلى التدريب قبل عام 2027، لكن نصفهم فقط يمكنهم حاليا الاستفادة من هذا التدريب[22]. ويتفاقم هذا النقص في المهارات أكثر بسبب ارتفاع معدل الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب، الذي لا يزال أعلى من خط الأساس العالمي لعام 2015 البالغ 22,2 في المائة، وبعيدا عن الهدف المتمثل في تخفيض ذلك المعدل بشكل كبير[23].

30 - والوضع مقلق للغاية بالنسبة للشباب في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، ولا سيما في وسط وجنوب وغرب آسيا وشمال أفريقيا[24]. ولا يزال احتمال عدم التحاق الشابات بالتعليم أو العمل أو التدريب ضعف احتمال عدم التحاق الشبان[25]. وقللت هذه التطورات من

(22) World Economic Forum, *Future of Jobs Report 2023* (Geneva, 2023), p. 7.

(23) International Labour Organization (ILO), *Transformative Change and SDG 8: The Critical Role of Collective Capabilities and Societal Learning* (Geneva, 2024), p. 3.

(24) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division, "Goal 8: Decent work and economic growth". متاح على الرابط التالي unstats.un.org/sdgs/report/2023/Goal-08/.

(25) ILO, *World Employment and Social Outlook: Trends 2024* (Geneva, 2024), p. 36.

فرص الحصول على عمل مربح ولائق وتسهم في زيادة التباين بين مهارات اليد العاملة المعروضة والمهارات المطلوبة لتحقيق التنمية المستدامة.

31 - ويمكن التعامل مع التباينات في المهارات والعمالة بين البلدان الغنية باليد العاملة وتلك التي تعاني من تقلص القوى العاملة من خلال شراكات عالمية شاملة في مجال المهارات تعود بالنفع على كل من بلدان المصدر والمقصد. ويحتاج كل من الحكومات وقطاع الأعمال أيضا إلى النظر إلى النفقات المتعلقة بتحسين المهارات وإكساب مهارات جديدة والتعلم مدى الحياة على أنها استثمارات من أجل معالجة العوائق الهيكلية التي تحول دون نمو الإنتاجية والتحسن في مستويات المعيشة على المدى الطويل.

الزيادات في عدد العمال الفقراء والعمالة غير الرسمية وغير المستقرة

32 - نظرا لطبيعة العمل المتغيرة وبقاء ظروف الاقتصاد الكلي صعبة، يتزايد عدد العمال الفقراء والعمالةُ غير الرسمية وغير المستقرة.

33 - وهناك ما يقرب من بليونَين من العمال غير الرسميين في جميع أنحاء العالم، إن لم يكن العدد أكبر. وازداد عدد العمال في القطاع غير الرسمي بأكثر من 120 مليون عامل منذ عام 2019. وقد توقف المنحى التنازلي الطفيف في انتشار العمالة غير الرسمية الذي لوحظ قبل عام 2020 بسبب فقدان الوظائف غير المتناسب المرتبط بالجائحة، مما دفع العديد من العمال إلى القطاع غير الرسمي. وشهد عام 2023 أكبر عدد من العمال غير الرسميين منذ عقدين[26]، حيث شكلوا 70 في المائة من العمال في البلدان النامية و 18 في المائة في البلدان المتقدمة النمو[27]. وتم توظيف أكثر من ثمانية من كل عشرة أشخاص بشكل غير رسمي في أفريقيا في عام 2023. وفي آسيا والمحيط الهادئ، كان ما يقرب من ثلثي القوة العاملة يعملون بصورة غير رسمية، وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كان أكثر من 50 في المائة من القوة العاملة يعملون بصورة غير رسمية[28].

34 - وأدى نمو القطاع غير الرسمي إلى تفاقم احتمال أن يكون العمال فقراء وأن تكون وظائفهم غير مستقرة. فعلى الصعيد العالمي، ارتفع عدد العمال الذين يعيشون في فقر مدقع (أي الذين يكسبون أقل من 2,15 دولار للفرد الواحد في اليوم) بحوالي مليون شخص في عام 2023. ويتجلى هذا الاتجاه بشكل أكبر عند ملاحظة الفقر المعتدل للعمال (أي فقر أولئك الذين يكسبون أقل من 3,65 دولارات للفرد في اليوم)، وقد زاد عددهم بـ 8,4 ملايين شخص على الصعيد العالمي في عام 2023[29]. وفي الوقت نفسه، أدت الضغوط التضخمية الناجمة عن عدم الاستقرار الاقتصادي والجيوسياسي في عام 2022 إلى أول انخفاض في الأجور الحقيقية للعمال خلال 15 سنة، وأثر العبء الاقتصادي المتزايد تأثيرا غير متناسب على الأسر المعيشية الفقيرة.

35 - ومن الشواغل ذات الصلة الأثر غير المتناسب لاتجاهات القوى العاملة السلبية على النساء والشباب. فالاتجاهات الحالية تضع البلدان بعيدا بشكل كبير عن المسار الصحيح لتحقيق الهدف 5 من

(26) المرجع نفسه، الصفحة 29.

(27) World Economic Forum, *Future of Jobs Report 2023*, p. 14.

(28) ILO, *World Employment and Social Outlook*, p. 35.

(29) المرجع نفسه، الصفحة 12.

أهداف التنمية المستدامة وتقوض التقدم المحرز على المدى الطويل نحو تحقيق الهدف 8 من الأهداف ذاتها المتعلق بتوفير العمل اللائق للجميع.

36 - ولا تزال الفجوة العالمية في معدلات المشاركة في سوق العمل بين الرجال والنساء كبيرة، وقد تبددت بعض أوجه التحسن التدريجي التي تحققت في العقد الماضي بسبب الجائحة. ومن المتوقع أن تكون معدلات المشاركة في صفوف الرجال أعلى بنسبة 25 نقطة مئوية من معدلات المشاركة في صفوف النساء بحلول عام 2025. وستكون الفجوة أكثر وضوحا في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، حيث من المتوقع أن تصل إلى 38 نقطة مئوية[30].

37 - وفي عام 2022، ومع تعافي التوظيف بعد الجائحة، كانت 4 من كل 5 وظائف تم إنشاؤها حديثا تشغلها النساء في القطاع غير الرسمي، مقارنة بـ 2 فقط من كل 3 وظائف كان يشغلها الرجال[31]. وانخفض التكافؤ بين الجنسين في القوة العاملة إلى 62,9 في المائة في عام 2022، وهو أدنى مستوى مسجل منذ بدء قياس الفجوة الجنسانية العالمية في عام 2006[32].

38 - وعلى الصعيد العالمي، كانت معدلات بطالة الشباب في عام 2023 أعلى بنحو 3,5 مرات من معدلات بطالة البالغين، وهو نمط متسق عبر جميع فئات البلدان حسب الدخل[33].

رابعا - التغير التكنولوجي السريع

تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة

39 - ما فتئ العلم والتكنولوجيا يؤديان دورين محوريين كوسيلتين لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث قدما فوائد كبيرة في مجالات الصحة والنمو الاقتصادي وحماية البيئة، ولكنهما يمثلان أيضا تحديات بسبب توزيعهما غير المتكافئ وعواقبهما غير المقصودة[34].

40 - وظلت أوجه التقدم المحققة في مجال الرعاية الصحية بفضل التكنولوجيا جديرة بالملاحظة. فقد أدى تطوير وتوزيع اللقاحات المضادة لكوفيد-19، ولا سيما تلك التي تستخدم تكنولوجيا الرنا المرسال، إلى إنقاذ حياة أكثر من 14 مليون شخص في جميع أنحاء العالم في السنة الأولى من استخدامها، وتُستخدم الآن تكنولوجيا الرنا المرسال للمساعدة في استحداث لقاحات لأمراض أخرى. ومن شأن دمج الذكاء الاصطناعي مع تقنيات الرعاية الصحية أن يعزز إدارة مخاطر الأمراض وعلاجها بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، تفتح أدوات تعديل الجينات وأوجه التقدم في استخدام المتواليات الجينية للحمض النووي الريبي إمكانات لعلاجات جديدة لأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية وبيتا ثلاسيميا والسرطان.

(30) المرجع نفسه، الصفحة 28.

(31) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division, "Goal 8: Decent work and economic growth". متاح على الرابط التالي https://unstats.un.org/sdgs/report/2023/Goal-08/.

(32) World Economic Forum, *Global Gender Gap Report 2022* (Geneva, 2022), p. 7.

(33) المرجع نفسه، الصفحة 29.

(34) *Financing for Sustainable Development Report 2024: Financing for Development at a Crossroads* (United Nations publication, 2024), chap. III.G.

41 - واستفادت الاستدامة البيئية أيضا من التقدم التكنولوجي. إذ أصبحت تكنولوجيات الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية والطاقة الريحية، أكثر كفاءة وأيسر منالا، مما يشكل تحديا لاستخدام أنواع الوقود الأحفوري التقليدي. وعلى مدى العقدين الماضيين، انخفضت تكلفة الطاقة الفولطاضوئية الشمسية انخفاضا كبيرا، مما يجعلها أرخص من الحلول التي تعمل بالوقود الأحفوري في عدد متزايد من السياقات. وتؤدي أوجه التقدم المحققة في تكنولوجيات تخزين الطاقة إلى زيادة مستمرة للقدرة على تحمل تكاليف مجموعة واسعة من المركبات الكهربائية وإمكانية الحصول عليها[35]. وارتفع أسطول المركبات الكهربائية على الصعيد العالمي إلى 40 مليون مركبة بحلول نهاية عام 2023، وتمثل الصين أكثر من نصف هذا الإجمالي.

42 - ومع ذلك، تم توزيع فوائد التكنولوجيا بشكل غير متساو وأدت إلى ظهور تحديات جديدة. فقد أدت تكنولوجيات الأتمتة إلى توسيع التفاوتات في الأجور، حيث حلت بشكل متزايد محل المهام الروتينية والمتكررة. كما أدت الأتمتة بشكل متزايد إلى تآكل الميزة النسبية التي اعتادت العديد من البلدان النامية التمتع بها بسبب انخفاض تكاليف اليد العاملة. وهناك أدلة تجريبية على أن الأتمتة تؤدي إلى إعادة الأنشطة إلى موقعها الأصلي و تراجع التصنيع السابق لأوانه في البلدان النامية. وتتطلب هذه الحالة وضع نماذج إنمائية جديدة تتجاوز التصنيع لأغراض التصدير.

43 - وتتزايد البصمة البيئية للتكنولوجيات الرقمية الجديدة بسرعة، ولا سيما متطلبات الكهرباء والمياه لمراكز الحوسبة والبيانات، وتكنولوجيات السجلات الموزعة، والتكنولوجيات النقالة. وأمست النفايات الإلكترونية واستخراج المعادن الحرجة، على سبيل المثال تلك التي تستخدم في الهواتف الذكية والألواح الشمسية ومحطات توليد الطاقة الريحية، ومكونات إلكترونية مختلفة مشاكل بيئية خطيرة على نطاق عالمي.

أوجه التقدم التكنولوجي وتآكل الثقة

44 - تشكل المخاطر الأمنية المتزايدة أيضا مصدر قلق. إذ تعتمد التكنولوجيات الرقمية الجديدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، على مخزونات هائلة من البيانات، مما يثير شواغل تتعلق بالخصوصية والتمييز وسرقة الهوية والغش المالي والرقابة. وإذا أسيء استخدام التكنولوجيا، فيمكن أن تقوض الثقة في المؤسسات.

45 - وتطورت التكنولوجيا مع القواعد والأنظمة، والثقافة، والأعراف الاجتماعية وأدت إلى إحداث تحول فيها. ويتطلب التطور التكنولوجي السريع شكلا أكثر مرونة من الحوكمة يمكنه التكيف بسرعة أكبر مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتغيرة.

46 - ويؤدي الذكاء الاصطناعي التوليدي إلى زيادة تسريع وتضخيم الآثار الإيجابية والسلبية للتكنولوجيا. فقد أصبحت نظم الذكاء الاصطناعي ذات قدرة عالية في التعرف على اللغة والصور. ومنذ الإصدار العام لأداة ChatGPT في عام 2022، أدى الذكاء الاصطناعي التوليدي إلى ظهور سيل من تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي يمكن استخدامها لوضع محتوى جديد، بما في ذلك النصوص والرموز والصوت والصورة ومقاطع الفيديو.

47 - وأصبح الذكاء الاصطناعي التوليدي بدوره وسيلة أخرى لنشر المعلومات المغلوطة والمضللة. فعلى سبيل المثال، يقلل يسر تكلفة الذكاء الاصطناعي التوليدي وإمكانية الوصول إليه من حاجز الدخول

(35) International Energy Agency, *Global EV Outlook 2024: Moving towards Increased Affordability* (2024).

لاستخدامه في حملات المعلومات المضللة. ويمكن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي للتلاعب بمقاطع الفيديو والرسائل، مما قد يؤدي إلى تآكل ثقة الجمهور في المعلومات الوقائعية، حتى عندما يكون من الممكن التحقق من صحتها.

الفجوات التكنولوجية المستمرة: التركز الجغرافي، والوصول غير المتكافئ، والتشرذم الجيوسياسي

48 - تؤدي الوتيرة السريعة والمتسارعة للتقدم التكنولوجي في كثير من الحالات إلى تفاقم الفجوات الموجودة بين البلدان وداخلها. فكثيرا ما تفيد الاتجاهات الحالية في التنمية والابتكار البلدان المتقدمة النمو والشركات الكبيرة، مما يؤدي إلى شواغل تتعلق بتركز الثروة والقوة السوقية. وتباطأ نشر التكنولوجيا في العقود القليلة الأخيرة، سواء داخل البلدان أو فيما بينها، ولذلك آثار كبيرة على نمو الإنتاجية والتنمية المستدامة بشكل عام.

49 - وتواجه البلدان النامية حواجز في استحداث التكنولوجيات والحصول عليها، مثل عدم كفاية البنية التحتية والاستثمار، ومحدودية فرصة الحصول على التمويل، وضعف المؤسسات. وقد أظهر مؤشر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الخاص بقياس مدى الاستعداد للتكنولوجيات الرائدة وجود فجوة مستمرة في القدرات بين البلدان المنخفضة الدخل والبلدان التي لها قدرات فائقة. وفي حين أن قدرات العديد من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا وبعض البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا قد اقتربت من تلك البلدان الرائدة في السنوات العشرين الماضية، فإن الفجوة بين قدرات البلدان المنخفضة الدخل والبلدان الرائدة لا تزال كبيرة كما كانت دائما. ولا يزال الابتكار والبحث والتطوير مركزة جغرافيا، حيث يهيمن عدد قليل من البلدان المرتفعة الدخل على معظم براءات الاختراع في مجالات مثل التصنيع الذكي والتكنولوجيا الخضراء.

50 - ويتمثل أحد الدوافع المحتملة لبطء نشر التكنولوجيا في التعقيد المتزايد للتكنولوجيات والابتكارات، مما رفع مستوى الاستثمارات التكميلية في البنى التحتية، ورأس المال الإنتاجي، والمهارات والقدرات اللازمة للابتكار التكنولوجي والاعتماد الناجح للتكنولوجيات الجديدة. وأصبحت البنية التحتية للذكاء الاصطناعي وإتقان استخدام هذه التكنولوجيا عنصرين أساسيين للقدرة التنافسية في عدد متزايد من القطاعات الاقتصادية. وفي عام 2024، يبلغ إجمالي حجم سوق الذكاء الاصطناعي بالفعل حوالي 180 بليون دولار ويتزايد بسرعة. وتضاعف تقريبا حجم سوق الذكاء الاصطناعي التوليدي وحدها من 12 بليون دولار في عام 2023 إلى 21 بليون دولار في عام 2024[36].

51 - وتؤدي الآثار غير المباشرة للمعارف محليا في مجموعات كثيفة من الشركات والموارد في مناطق معينة إلى إدامة هذه التفاوتات، وإنشاء دورات ذاتية التعزيز لتركز الابتكار، مما يؤدي إلى إدامة الفجوات في الابتكار والحصول على التكنولوجيا. وحتى داخل البلدان الموجودة في الصدارة، لا تزال الفجوة في اعتماد التكنولوجيا واستخدامها بين الشركات الرائدة وبقية الاقتصاد قائمة، لا سيما في حالة الذكاء الاصطناعي، الذي اعتمدته في الغالب الشركات الكبيرة.

(36) Markets and Markets, “Generative AI market by offering”، متاح على الرابط التالي www.marketsandmarkets.com/Market-Reports/generative-ai-market-142870584.html.

خامسا - الآثار السلبية المستمرة والمتزايدة الحدة الناجمة عن تغير المناخ

52 - إن الخطوات الرامية إلى معالجة آثار تغير المناخ حاسمة بالنسبة للأهداف الإنمائية العامة للمجتمع الدولي. فقد تسبب تغير المناخ بالفعل في تغيرات سريعة وواسعة النطاق في الغلاف الجوي والمحيطات والغلاف الجليدي والمحيط الحيوي تهدد بتبديد التقدم نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. إذ يؤثر تغير المناخ الآن على جميع البلدان في جميع القارات، من خلال التغيرات الناجمة عن المناخ في أنماط الطقس، وارتفاع مستويات سطح البحر، وظواهر جوية أكثر شدة[37]،[38].

53 - وتؤثر الظواهر الجوية القصوى، مثل الفيضانات وحالات الجفاف والأعاصير، بشكل غير متناسب على أفقر المجتمعات المحلية، وتدمر المنازل وسبل العيش والبنى التحتية. وتؤدي الأضرار وانعدام الأمن الغذائي وندرة المياه الناجمة عن ذلك إلى تفاقم سوء التغذية والمشاكل الصحية وتدفع الناس إلى حلقة من الفقر يصعب الخروج منها. وتقدر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن 670 مليون شخص ربما لا زالوا يواجهون الجوع في عام 2030، ويرجع ذلك جزئيا إلى الظواهر الجوية الأكثر شدة التي تمس الأمن الغذائي، من حيث الحصول على الغذاء وتوافر الغذاء واستخدام الغذاء والاستقرار الغذائي[39].

54 - وتتزايد صعوبة الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي بسبب المخاطر المكثفة المتعلقة بالمياه، وتقلب أنماط تساقط الأمطار، ومعدلات التبخر، وتحديات تخزين المياه التي تعقد إدارة الموارد المائية. وبالمثل، يؤدي ارتفاع درجات الحرارة وتغير أنماط تساقط الأمطار إلى اضطرابات في الموائل الطبيعية، ودفع فقدان التنوع البيولوجي، وزيادة تدهور الأراضي وموارد الغابات.

التأثيرات المناخية المبكرة على جهود التخفيف

55 - يؤثر تغير المناخ نفسه على جهود العالم للتخفيف من أثره. فما يقرب من نصف الزيادة البالغة 410 ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في عام 2023 نتجت عن الحاجة إلى استخدام الوقود الأحفوري للتعويض عن النقص العالمي الناجم عن الجفاف في توليد الطاقة الكهرومائية. وبدون هذا التأثير المفاقم لتغير المناخ، كانت الانبعاثات من قطاع الكهرباء العالمي ستنخفض في عام 2023[40].

56 - وبدأت الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في القيام بالتغييرات اللازمة. فقد وصل نشر الطاقة النظيفة إلى مستوى يحدث فيه أخيرا أثرا حاسما على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على الصعيد

(37) World Meteorological Organization and others, "United in science 2023", Sustainable Development ed., 2023.

(38) استنادا إلى النتائج التي توصلت إليها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومشروع الكربون العالمي، ومكتب الأرصاد الجوية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والبرنامج العالمي للبحوث المناخية.

(39) Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) and others, *The State of Food Security and Nutrition in the World 2022: Repurposing Food and Agricultural Policies to Make Healthy Diets More Affordable* (Rome, FAO, 2022).

(40) International Energy Agency, "CO2 emissions in 2023: a new record high, but is there light at the end of the tunnel?", 2023, p. 3 (Executive summary).

العالمي. وبدون التوسع الكبير في استخدام الطاقة الكهروضوئية الشمسية والطاقة الريحية والطاقة النووية والمضخات الحرارية والسيارات الكهربائية في السنوات الأخيرة، كان نمو الانبعاثات على الصعيد العالمي منذ عام 2019 سيكون أكبر بثلاث مرات.

57 - وفي التقييم العالمي الذي جرى في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في كانون الأول/ديسمبر 2023، استرعي الانتباه إلى الطموحات المتزايدة لجميع الدول تقريبا والإجراءات التي اتخذتها. ويمكن لهذه الجهود أن تؤثر على منحنى انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي لتصل به إلى ذروة في غضون السنتين إلى أربع سنوات القادمة، على الرغم من استمرار تزايد الانبعاثات ولكن تباطؤه في عدد من الاقتصادات الكبيرة. وبدأ أيضا فصل الاقتصاد عن الوقود الأحفوري. وفي البلدان المتقدمة النمو، نما الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 بنسبة 1,7 في المائة بينما انخفضت الانبعاثات بنسبة قياسية بلغت 4,5 في المائة، وعادت إلى المستويات المسجلة قبل 50 عاما[41].

نحو انتقال عادل بعيدا عن الوقود الأحفوري في نظم الطاقة

58 - في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، اتفقت الدول الأعضاء على التحول عن الوقود الأحفوري في نظم الطاقة بطريقة عادلة ومنظمة ومنصفة. ويمكن لهذا التطور أن يغير جغرافيا الطاقة والتدفقات التجارية المرتبطة بها. وفي الوقت نفسه، يمكن لمثل هذا الانتقال أن يقلب مسارات التنمية في البلدان النامية التي لديها احتياطيات غير مستغلة من الوقود الأحفوري يمكن أن تغذي نموها على المدى الطويل لولا هذه الانتقال.

59 - ويتطلب الانتقال الطاقي، من بين أمور أخرى، ضمانات إضافية ضد المخاطر لجعل الاستثمارات المتزايدة في نظم الطاقة الخالية من الكربون في البلدان النامية مجدية للقطاع الخاص. ولا يزال هناك تحد كبير يتمثل في التضخم المرتفع الحالي في تكاليف الاقتراض، ولا سيما في البلدان النامية، الذي قد يقيد الاستثمارات في الطاقة النظيفة التي تتطلب الكثير من رأس المال. والسؤال ذو الصلة هو كيف يمكن للبلدان المنخفضة الدخل الحصول على تكنولوجيات الطاقة المتجددة بتكاليف رأسمالية أقل.

60 - وبالإضافة إلى ذلك، تؤثر أسعار الكربون[42] والأنظمة ذات الصلة في الاقتصادات الكبرى بشكل متزايد على سلاسل الإمداد والتدفقات التجارية وتكاليف خيارات الطاقة النظيفة، وستكون حاسمة في تحقيق تطلعات الدول الأعضاء الـ 118 التي وافقت في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف على مضاعفة قدرات مصادر الطاقة المتجددة ثلاث مرات ومضاعفة كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030. ويجب الحفاظ على المستويات العالية من الاستثمار في العمل المناخي والاقتصاد الأخضر التي تحققت في عامي 2022 و 2023.

61 - ولا يعني الانتقال بعيدا عن الوقود الأحفوري نهاية كاملة لاستخدامه. إذ من المحتمل أن تكون هناك حاجة إلى الوقود الأحفوري في بعض العمليات الصناعية، وإنتاج المواد الكيميائية والأسمدة، وفي

(41) المرجع نفسه.

(42) هناك ما يقدر بـ 64 آلية لتسعير الكربون تسجل أكثر من خمس جميع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وارتفع متوسط سعر ثاني أكسيد الكربون بأكثر من الضعف منذ عام 2020.

العديد من التطبيقات المتخصصة، لذا تتحتم مشاركة منتجي النفط والغاز في الانتقال الطاقي. وفي الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، وافقت 50 شركة كبيرة للهيدروكربونات على القضاء على انبعاثات الميثان من استكشاف وإنتاج الوقود الأحفوري بحلول عام 2030. وقد استُكمل ذلك الالتزام بشراكات أخرى بين القطاع والحكومات بلغت قيمتها 85 بليون دولار.

62 - وفي الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، صدرت دعوة لتسريع التقاط الكربون وتخزينه، خاصة في القطاعات التي يصعب فيها الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر. وبالمثل، ظهرت خطط لتوسيع نطاق المشاريع الإرشادية الجارية حاليا في مجال الانبعاثات السلبية، بما في ذلك الدعوات إلى إنشاء سوق منفصلة لتداول الانبعاثات السلبية. وفي إطار مبادرة ذات صلة، وضع "ناد للمناخ" يضم 38 عضوا معايير وأتاح تكنولوجيات لإزالة الكربون من الصناعات الثقيلة، باستخدام الفولاذ والإسمنت والألمنيوم الصديقة للمناخ، وهو ما من شأنه أن يغير مسارات التصنيع في العديد من البلدان النامية.

سادسا - الطابع المتغير للعقود الاجتماعية

63 - يمكن فهم العقود الاجتماعية على أنها الشروط والتوقعات للتعاون بين الناس من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة داخل مجتمع مشترك. وتدعم العقود الاجتماعية التفاعلات اليومية، وتؤثر على الأعراف الاجتماعية، وتحدد شكل المؤسسات، وتعطي "الشكل العام للفرص".

64 - ولكل مجتمع وبلد عقده الاجتماعي الخاص به والمحدد حسب السياق ويجدد كل مجتمع وبلد عقوده الاجتماعية ويحدد شكلها وفقا لحالته الخاصة. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تكون العقود الاجتماعية متسقة مع الاتفاقات العالمية، بما في ذلك خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وفي قلب العقود الاجتماعية توجد أفكار التبادلية والقيمة المضافة لتوفير الخدمات بشكل جماعي وتقاسم المخاطر، لا سيما فيما يتعلق برعاية الأطفال، والصحة، والتعليم، وسبل العيش، والشيخوخة. وفي بعض المجتمعات، تستند العقود الاجتماعية استنادا أكبر إلى التعاون داخل الأسر والمجتمعات المحلية وفيما بينها، بينما تؤدي الدولة أو الأسواق دورا أكبر في مجتمعات أخرى. وبغض النظر عن ذلك، فإن الاعتماد على الناس للمساهمة في تحقيق الصالح العام هو أساس العقد الاجتماعي في جميع المجتمعات[43].

65 - وفي التقرير المعنون "خطتنا المشتركة"، دعا الأمين العام إلى تجديد العقود الاجتماعية. فللعقود الاجتماعية آثار عميقة على الناس، حيث تدعم حقوقهم والتزاماتهم وتشكل فرصهم في الحياة. وعند تجديد العقد الاجتماعي، سيلزم أخذ السياق العالمي المتغير الحالي في الاعتبار لمعالجة قضايا الثقة والفرص والأمن. وفي حين أن هذا التجديد يجب أن يكون خاصا بكل مجتمع، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للاتفاقات العالمية، بما في ذلك خطة عام 2030.

الأزمات والتحديات والتغيير

66 - سيلزم أن تستجيب العقود الاجتماعية للتحديات الجديدة من أجل توفير الخدمات الأساسية وتلبية الاحتياجات البشرية، بما في ذلك الغذاء والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي والتعليم والعمل اللائق

(43) Minouche Shafik, *What We Owe Each Other: A New Social Contract for a Better Society* (Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 2021).

والضمان الاجتماعي. وتحتاج العقود الاجتماعية أيضا إلى تمكين جميع الناس من العيش بكرامة، وتوفير الفرص للشباب، وضمان تكافؤ الفرص للمرأة، وحماية الفئات والأقليات الضعيفة. وكل هذه العناصر مضمنة في خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

67 - ووضع تزامن أحداث كارثية العالمَ في حالة أزمة. إذ أدت الأزمات إلى اختبار قدرات المجتمعات والمؤسسات للاستجابة، مع ما يترتب على ذلك من آثار طويلة الأجل على القدرة على الصمود وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونتيجة للأزمات المتعددة والمتداخلة، دُفع المزيد من الناس إلى براثن الفقر، وضَعُف الأمن الغذائي، وازداد عدم المساواة، واتسعت الفجوات بين الجنسين، وظهرت عواقب صحية كبيرة، وحدثت خسائر كبيرة في التعليم، وكل ذلك يؤثر على رفاه وآفاق الناس والمجتمعات.

68 - وشكلت جائحة كوفيد-19 نقطة تحول لتقييم العقود الاجتماعية في عدة بلدان. وأظهرت التجربة أن الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة يعمل كاستراتيجية فعالة من حيث التكلفة لبناء القدرة على الصمود.

69 - ووفرت أيضا المجتمعات التي لديها آليات متقدمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وللحماية الاجتماعية بما يتفق مع الغاية 1-3 قبل الجائحة حمايةً أشملَ أثناء الجائحة[44]. وفي الفترة من شباط/فبراير إلى كانون الأول/ديسمبر 2020، أعلنت الحكومات في جميع أنحاء العالم عن حوالي 600 1 تدبير من تدابير الحماية الاجتماعية من أجل مواجهة الجائحة[45]. وتشير التقديرات إلى أن نفقات الحماية الاجتماعية في الفترة 2020-2021 بلغت ثلاثة تريليونات دولار، أي أنها كانت أعلى بـ 4,5 مرات مما تم إنفاقه خلال الأزمة المالية العالمية لعام 2008[46].

خطة عام 2030 كأساس للعقود الاجتماعية المجددة

70 - تشكل خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، باعتبارهما مرجعا عالميا لعالم مستدام وشامل للجميع، إطارا وأساسا وفرصة مشتركة لتجديد العقود الاجتماعية. وهما يشكلان، في حد ذاتهما، عقدا اجتماعيا دوليا يهدف إلى ضمان رفاه جميع أفراد المجتمع، دون ترك أحد خلف الركب. وتساعد السياسات الرامية إلى تحقيق أهداف وغايات خطة عام 2030 في حماية رفاهية الإنسان أثناء إدارة التحولات، مثل تلك المتعلقة بالصحة وسوق العمل وتغيرات دورة الحياة.

71 - وتجديد العقود الاجتماعية على أساس خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة هو فرصة لتحول منهجي نحو عالم أكثر شمولا وعدلا وسلاما ومرونة واستدامة. ولضمان رفاه الجميع، يجب أن توفر العقود سبلا للعيش في وئام مع الطبيعة، من خلال الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع عكس اتجاه التدهور البيئي، والحد من مخاطر الكوارث، ووقف تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي.

(44) S. Nazrul Islam and others, *Variations in COVID-19 Strategies: Determinants and Lessons*, Department of Economic and Social Affairs Working Paper, No. 172 (November 2020).

(45) ILO, *World Social Protection Report 2020–22: Social Protection at the Crossroads – In Pursuit of a Better Future* (Geneva, 2021).

(46) *Global Sustainable Development Report 2023: Times of Crisis, Times of Change – Science for Accelerating Transformations to Sustainable Development* (United Nations publication, 2023).

التضامن والثقة بين الأجيال

72 - تحتاج العقود الاجتماعية المجددة أيضا إلى أن تتضمن التضامن بين الأجيال، الذي يشمل تلبية احتياجات جميع الأشخاص في جميع الفئات العمرية والتفكير بطريقة استباقية في احتياجات الأجيال المقبلة ويتطلب الاهتمام بجميع البشر واحترامهم، بغض النظر عن مكان أو تاريخ ولادتهم.

73 - ويمكن للنظام الدولي أن يدعم السعي إلى وضع أساس معياري أكثر وضوحا لتعزيز الأطر التي تساعد على حماية مصالح الأجيال المقبلة. وللإرث الذي يترك للأجيال القادمة أبعاد عديدة: المعرفة البشرية المتراكمة والثقافة والمؤسسات والبنية التحتية وحالة العالم الطبيعي. ويشكل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل وميثاقه المقبل من أجل المستقبل والإعلان بشأن الأجيال القادمة فرصا هامة لتعزيز العقود الاجتماعية من خلال التضامن بين الأجيال.

74 - ويقوض نقص الثقة في الحكومات العقود الاجتماعية بين الحكومات والشعوب. فقد تضاعفت الاحتجاجات العامة في جميع أنحاء العالم بين عامي 2017 و 2022.

75 - وتشمل الأدلة الإضافية على تآكل الثقة هذا انخفاض نسبة إقبال الناخبين بشكل متزايد، إذ انخفضت بمعدل عالمي قدره 10 في المائة منذ بداية تسعينات القرن العشرين. ويقوض انتشار الامتيازات الضريبية وتجنب الضريبة والتهرب الضريبي على نطاق واسع أيضا الثقة المتبادلة التي يبنى عليها العقد الاجتماعي، نظرا للتقليل من الموارد التي يمكن استثمارها في الحماية الاجتماعية والتعليم والرعاية الصحية[47].

76 - والثقة هي أيضا ركيزة من ركائز النظام الدولي المتعدد الأطراف. ولا يمكن للتعاون الدولي أن يحدث بشكل جيد بدون توقع أن تحترم الدول الالتزامات التي تعهدت بها.

سابعا - المؤسسات المتعددة الأطراف

77 - وضع السياق العالمي الحالي فعالية المؤسسات المتعددة الأطراف في الواجهة. فلم يتمكن النظام المتعدد الأطراف من توقع ومواجهة الأزمات التحديات الحالية المتغيرة بسرعة التي تقف أمام تحقيق خطة عام 2030.

78 - ويتعلق أحد التحديات الرئيسية بهيكل هذه المؤسسات وأدائها. وتتطلب الاستجابات الفعالة للأزمات والاتجاهات الراهنة نهجا شاملا، تراعي فيه السياسات والبرامج التي يجري تنفيذها الآثار عبر جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

79 - وفي "خطتنا المشتركة"، يدعى النظام المتعدد الأطراف إلى أن يصبح أصلح لتحقيق الغرض المنشود منه. ومن الضروري أن تكون المؤسسات مثل الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية قادرة على نطاق واسع على تقديم دعم منسق وفعال وشامل للجهود الإنمائية. وتحتاج هذه المؤسسات إلى معالجة أوجه عدم المساواة الموجودة داخل البلدان وفيما بينها، بما في ذلك عدم المساواة في

(47) United Nations Development Programme (UNDP), "2024 UNDP trends report: the landscape of development", January 2024, p. 13 (The trust deficit).

الحصـــول على الموارد المالية وســـلطة صـــنع القرار، ولا ســـيما في أقل البلدان نموا والبلدان التي تمر بأزمات مطولة.

80 - ومن شـأن هذه الجهود أن تدعم النمو الاقتصـادي العالمي والعمل الجماعي لعكس اتجاه التشـتت الجغرافي - الاقتصادي. ومن شأنها أيضا أن تدعم التكيف مع أسواق العمل السريعة التغير والرقمنة، وتيسر الحصول على التكنولوجيات الجديدة، وتدعم التكيف مع المناخ، وتنشط العقود الاجتماعية.

81 - ويمكن للمؤسسات المتعددة الأطراف أيضا أن تدعم المشاركة الواسعة لأصحاب المصلحة المتعددين بهدف تشجيع التعاون الحقيقي، الأمر الذي يتطلب دعما مستمرا لترجمة الحوار إلى عمل ملموس ذي أثر دائم. وينبغي أن تشمل الشراكات نهجا متكاملا، وبناء القدرات والمشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة.

82 - ويشكل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيعقد في عام 2024 والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في عام 2025 معالم للطريق إلى الأمام بالنسبة للمؤسسات المتعددة الأطراف التي تليق بعالم يسير بسرعة نحو عام 2030. وهي توفر معا منبرا لمختلف أصحاب المصلحة لمناقشة الإصلاحات الضرورية بهدف صياغة حلول متعددة الأطراف.

ثامنا - خاتمة

83 - تفرز الاتجاهات العالمية الحالية تحديات وفرصا تحدد شكل الخبرات والسياسات والتدخلات على الصـعيد الوطني. وفي السـياق الحالي، يتطلب إحداث التغيير اللازم لبلوغ أهداف التنمية المسـتدامة بحلول عام 2030 اتخاذ قرارات جريئة، وزيادة في الاســـتثمار، والنهوض بنهج كلية وشـــاملة طويلة الأجل لدعم السياسات التحويلية التي تحقق أوجه التآزر وتستغلها.

84 - ومن خلال الاســـتفادة من نتائج مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المســـتدامة المعقود في عام 2023، ســـيكون مؤتمر القمة المعني بالمســـتقبل الذي ســـيعقد في عام 2024 والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية اللذان سيعقدان في عام 2025 فرصـا لتقديم حلول متعددة الأطراف.

85 - وتشـمل الأولويات البالغة الأهمية للمجتمع الدولي في معالجة الاتجاهات الخمسـة التي تناقش في هذا التقرير ما يلي: تنشـيط النمو الاقتصـادي الشـامل والمطرد والمسـتدام وعكس اتجاه التشـتت الجغرافي - الاقتصـادي؛ وتكييف النهج السياساتية مع أسواق العمل السريعة التغير وسط زيادة الرقمنة، بما في ذلك من خلال تدابير ترمي إلى تعزيز التدريب على المهارات والتصدي لنتائج العمل غير المواتية؛ وتيسير الحصول على التكنولوجيات الجديدة التي يمكن اسـتخدامها للنهوض بتحقيق أهداف التنمية المسـتدامة وسـد الفجوات التكنولوجية؛ ودمج جهود التكيف مع المناخ والتخفيف من حدته والتنمية المستدامة الأوسع نطاقا عبر جميع أهداف التنمية المســـتدامة بهدف تمكين الانتقال العادل؛ وتجديد العقود الاجتماعية بهدف توســـيع نطاق الحماية الاجتماعية وجعلها أكثر فعالية، وتعزيز الإدماج الاجتماعي وتعميق الشـــعور بالثقة والتضـــامن بين الأجيال.

86 - وتهدف التوصـيات التالية إلى التصـدي للتحديات والاسـتفادة من الفرص التي تتيحها الاتجاهات الرئيسـية الخمسـة التي تناقش في هذا التقرير، بهدف التنفيذ الكامل لخطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

أثر التوترات الجيوسياسية على الاقتصاد العالمي

(أ) تحتاج البلدان إلى إعطاء الأولوية للسياسات الرامية إلى تنشيط النمو الاقتصادي الشامل والمطرد والمستدام من أجل القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة استجابة للاقتصاد السياسي العالمي المتغير والنمو الاقتصادي المنخفض تاريخيا؛

(ب) ينبغي للبلدان أن تنخرط في تعاون دولي فعال يوفر بيئة تمكينية مع مؤسسات دولية داعمة من أجل زيادة النمو والنهوض بالتنمية المستدامة؛

(ج) تحتاج البلدان إلى إصلاح تمويل التنمية والهيكل المالي العالمي من أجل زيادة تمويل التنمية المستدامة وتوسيع نطاق تمويل الأنشطة المناخية؛

(د) في ظل وجود بلدان نامية عديدة تعاني من حالة مديونية حرجة، هناك حاجة أيضا إلى إقامة تعاون دولي أكثر فعالية، وبشكل عاجل، لإعادة هيكلة الديون والتصدي لتحديات إعادة التمويل؛

(هـ) هناك حاجة ملحة إلى أن تقوم الدول بمقاومة وتبديد التشتت الجغرافي – الاقتصادي، بما في ذلك عن طريق الانخراط في جهود متعددة الأطراف أقوى ترمي إلى دعم وتعزيز التجارة الدولية المؤدية إلى التنمية المستدامة من خلال نظام تجاري عالمي شامل وشفاف وقائم على القواعد. وهناك حاجة إلى إجراء إصلاحات عاجلة لضمان قدرة منظمة التجارة العالمية على حل الخلافات بين الدول الأعضاء، وتسريع التقدم المحرز بخصوص الاتفاقات التجارية العالمية، والتصدي للتحديات الجديدة، بما في ذلك الاستخدام المتزايد للحواجز والقيود التجارية؛

أسواق العمل المتغيرة

(و) تحتاج البلدان إلى التكيف مع أسواق العمل المتغيرة بسرعة وزيادة رقمنة هذه الأسواق من خلال القيام، على المستوى الوطني، بتوسيع تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل العمال غير التقليديين، وعلى المستوى الدولي، بسد الفجوة الرقمية والحد من أوجه عدم المساواة والتفاوتات الجغرافية الأخرى المتعلقة بالتكنولوجيا وأسواق العمل؛

(ز) يحتاج كل من الحكومات والعمال وأرباب العمل والمؤسسات التعليمية إلى اتخاذ تدابير تكميلية، بما يتماشى مع مسؤولياتهم، لوضع نظام عالمي فعال وممول تمويلا مناسبا للتعلم مدى الحياة والاستثمار فيه وبنائه بغية التدريب على المهارات وتحسين مهارات العمال وإكسابهم مهارات جديدة من أجل تحقيق نمو الإنتاجية والتقدم في مستويات المعيشة على المدى الطويل؛

(ح) تحتاج الحكومات إلى أن توجه السياسات الاقتصادية وسياسات الحماية الاجتماعية والعمالة بحيث تعالج على وجه السرعة احتمال أن يكون العمال فقراء وأن تكون وظائفهم غير مستقرة، فضلا عن كسر الحواجز البنيوية التي تحول دون المشاركة الكاملة والمتساوية في سوق العمل للنساء والشباب وكبار السن وغيرهم من العمال الذين يواجهون معدلات توظيف أقل؛

(ط) يمكن للحكومات أن تنظر في وضع استراتيجيات وطنية لمعالجة التحولات في أسواق العمل، بالاعتماد على خطة عام 2030 والحوار الاجتماعي كأساس لوضع هذه الاستراتيجيات؛

التغير التكنولوجي السريع

(ي) تحتاج البلدان إلى أن تسن سياسات ترمي إلى تيسير الحصول على التكنولوجيات الجديدة من خلال تعزيز قدرة الاقتصادات على اعتمادها واستخدامها. وتحتاج الحكومات أيضا إلى أن تضمن الاستثمار الكافي في التعليم والتدريب والبنية التحتية والسياسات الرامية إلى تعزيز القدرة الابتكارية، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالملكية الفكرية والمنافسة؛

(ك) التمويل بالغ الأهمية للابتكار والتغيير التكنولوجي، وتوجد حاجة إلى أنواع مختلفة من التمويل عبر مراحل الابتكار. ويمكن للبلدان أن تنظر في استخدام التمويل العام لدعم البحوث الأساسية والتطوير المبكر، في حين يدعم المستثمرون في الأسهم والتمويل الجماعي المراحل التي تشتمل على مخاطرة أكبر، ويمكن أن تعتمد المراحل اللاحقة غالبا على المؤسسات المالية التقليدية؛

(ل) تحتاج البلدان إلى اعتماد نهج تعاونية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي السريع، ولا سيما لسد الفجوات التكنولوجية ومعالجة أوجه عدم المساواة التي تتزايد نتيجة للتكنولوجيات الجديدة. ويحتاج واضعو السياسات إلى توقع التغيرات، والتصدي صراحة لأوجه عدم المساواة والإقصاء التي قد تسببها التطبيقات التكنولوجية الجديدة، والعمل بشكل جماعي لتقليص الفجوات التكنولوجية؛

الآثار السلبية المستمرة والمتزايدة الحدة الناجمة عن تغير المناخ

(م) ينبغي لجميع البلدان اعتماد نهج سياساتية تدمج جهود التكيف مع المناخ والتخفيف من حدته والتنمية المستدامة الأوسع نطاقا في جميع مجالات أهداف التنمية المستدامة وتؤدي إلى انتقال عادل بعيدا عن الوقود الأحفوري في نُظم الطاقة؛

(ن) وعلاوة على ذلك، تحتاج جميع البلدان إلى تنفيذ مجموعة واسعة من الإجراءات المحددة الأهداف من حيث نظم التكنولوجيا والتعاون والتمويل لمعالجة الآثار المناخية السلبية الأكثر إلحاحا عبر أهداف التنمية المستدامة؛ وتشمل هذه الإجراءات استراتيجيات وسياسات وخطط تكيف قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ في جميع القطاعات، واستثمارات كبيرة في العلم ونظم الإنذار المبكر، وتعزيز كبير للتعاون الدولي والشراكات الدولية في مجال العلوم والتكنولوجيا ذات الأثر الكبير؛

(س) تحتاج البلدان إلى أن تنخرط في عمل تعاوني عالمي عاجل لمساعدة البلدان النامية على بناء اقتصادات خضراء ومستدامة، وخاصة في تلك البلدان التي ستستمر، في غياب ذلك، في بناء الصناعات والبنى التحتية الكثيفة الاستخدام للوقود الأحفوري التي يمكن أن تحد من جهود التخفيف من تغير المناخ على الصعيد العالمي لعقود قادمة؛

(ع) تحتاج البلدان أيضا إلى المشاركة في جهود تعاونية عالمية خاصة على نطاق واسع لبناء قدرة أفقر البلدان والفئات السكانية في جميع أنحاء العالم على الصمود حتى تتمكن من تحمل الآثار المناخية السلبية المتسارعة؛

الطابع المتغير للعقود الاجتماعية

(ف) يحتاج كل من الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تنفيذ سياسات وإجراءات ترمي إلى تيسير وضع عقود اجتماعية خاصة من حيث السياق والثقافة، وفقا لخطة عام 2030 وأهداف

التنمية المستدامة، تمكن المجتمعات من التعامل مع الأزمات والتحديات الجديدة والتطور والتكيف معها وتوفير الخدمات الأساسية لتلبية الاحتياجات البشرية، بسبل منها الحماية الاجتماعية الموسعة والفعالة، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، وتعميق الشعور بالتضامن بين الأجيال؛

(ص) يحتاج كل من البلدان وأصحاب المصلحة الآخرين إلى اعتماد سياسات واتخاذ إجراءات تهدف إلى حماية مصالح الشباب والأجيال المقبلة. ويمكن للنظام الدولي أن يستخدم الميثاق من أجل المستقبل والإعلان بشأن الأجيال القادمة لدعم السعي إلى وضع أساس معياري أكثر وضوحا لتعزيز الأطر التي تساعد على حماية هذه المصالح؛

(ق) يحتاج جميع البلدان وأصحاب المصلحة الآخرين إلى اتخاذ إجراءات طموحة على جميع المستويات لاستعادة الثقة وتعزيز قدرة الحكومة والمؤسسات الأخرى على دعم العقود الاجتماعية المستقرة والموثوق بها والشاملة التي تحقق تكافؤ الفرص والأمن وتزيد من الإدماج والمشاركة؛

(ر) على المستوى الدولي، ينبغي أن تعمل البلدان معا لاستعادة الثقة بشكل عاجل في الأطر المتعددة الأطراف والنظام الدولي بغية تعزيز الرخاء العالمي المشترك بشكل جماعي، مع التصدي للاتجاهات المدمرة وتحديات التنمية المستدامة من خلال إحياء التعاون الدولي؛

المؤسسات المتعددة الأطراف

(ش) ينبغي للبلدان أن تدعم إصلاح المؤسسات المتعددة الأطراف لجعلها أكثر شمولا وأقدر على الاستجابة للأزمات، وبناء القدرة على الصمود، والتصدي للتحديات الراهنة التي تواجه التنمية المستدامة. وسيتطلب تحقيق هذه الأهداف إصلاحات هيكلية تهدف إلى تصحيح اختلال توازن القوى ودعم وضمان الانتقالات العادلة؛

(ت) ينبغي إيلاء اهتمام خاص للإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الاقتصادية العالمية والإقليمية، بما في ذلك فيما يتعلق بالتمويل والتجارة والضرائب. وينبغي أن تعالج هذه الإصلاحات أوجه عدم المساواة الحالية داخل البلدان وبينها، وعدم المساواة في الحصول على الموارد المالية والوصول إلى سلطة صنع القرار، ومحدودية الموارد والقدرات، ولا سيما في أقل البلدان نموا.